

إصداره المرسوم المتعلق بهيأة الانتخابات، الرئيس يجهز على آخر المؤسسات ويحكم قبضته على المسار السياسي

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

تحويل هذه المؤسسة الدستورية الى هيكل اداري فني يخدم كليا ما يحدده الرئيس من خيارات تصب بطبيعة الحال في مصالحه السياسية.

تكاد النخب السياسية وخصوم الرئيس ومُتتبعي الشأن السياسي في تونس، ألا يكونوا تفاجؤوا بهذا المرسوم، وهذا طبيعي اذ سبقته قرارات أعمق وأخطر مسّت الدستور ومجلس النواب والقضاء. حقيقة الأمر أن هذا المرسوم يمثّل حجة سياسية أخرى لمقاربة الرئيس الكليانية واتجاهه المتعاطف في الاستحواذ على جميع السلط، وسدّ المنافذ أمام أيّ نفيس سياسي معارض وسعيه المحموم لتمكك أدوات السلطة ورافعاتها.

تتمع اقتراب موعد الاستفتاء، وأفق الانتخابات التشريعية في ديسمبر، يكون الرئيس في قرابة عام ونصف قد استكمل بناء نظامه الفردي المستبد وأسس له الأركان القانونية وحصّنه بسياس تنفيذي وأمنه بوضع اليد على الأمن الداخلي والولاء والمعتمدين. من هذا المنظور، احترم الرئيس كليا ما تضمّنته خطابه العديدة في انتظار "أن ينجح نهائيا" في اجتثاث أصوات خصومه السياسيين.

تتجسّد الرئيس أيضا في بناء أسوار عالية تحول بين مسار الديمقراطية ومشروعه السياسي، وأجهض شبه نهائيا على منجزات الثورة السياسية والديمقراطية. نجح الرئيس أيضا في تجاهل الأزمة الاقتصادية وأبان عن هوس مطلق بتنصيب نفسه المالك المطلق للسلطة السياسية تخدم هذه المراسيم، التي تستهدف بموجبها الرئيس مؤسسات الدولة، تأمين

بعد إعلانه أواسط ديسمبر 2021 على روزنامته السياسية كما يتصورها لتونس، أمضى الرئيس قيس سعيد مرسوما - صدر بالرائد الرسمي ليوم الجمعة 22 أفريل 2022 - أعاد بموجبه تنظيم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. يأتي هذا تتويجا لمسار سياسي انقلب فيه على الدستور وجمّد مجلس نواب الشعب ثم حلّه؛ قبل أن ينحو في مسار تنفيذي حلّ خلاله رئيس الدولة هيئة مكافحة الفساد، ثم أعاد تكوين تركيبة المجلس الأعلى للقضاء، وأنجز الاستشارة الوطنية وحدد مواعدين سياسيين على غاية من الأهمية لمستقبل البلاد وهما، الاستفتاء يوم 25 جويلية 2022 والانتخابات التشريعية في 17 ديسمبر 2000. وان كنا لا نعلم على ماذا سيقوم الاستفتاء، أو ما زلنا بانتظار مرسوم يهم القانون الانتخابي ونظام الاقتراع، فإن ما أتاه الرئيس تجاه الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، يؤكّد جملة من الاستنتاجات ويطرح مجموعة أسئلة تهم مستقبل البلاد. نقدّم حول هذا الملاحظات التالية:

وضع اليد النهائي الذي يمارسه الرئيس على مؤسسات الدولة إما بحلّها أو تحويل هيكلها وتركيبتها ونظامها الأساسي، أو التدخل مباشرة في طريقة سير عملها عبر سن قانون تركيبتها واختيار أعضائها وصلاحياتها. في حال الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، فإن الرئيس عبر ما حواه المرسوم، ضمن التدخل المباشر والصريح والكلي في تعيين اطاراتها أو على الأقل تعود الكلمة النهائية له في اختيار من يرشّح. يضمن الرئيس بهذه الطريقة،

ونجحت- خاصة- في ضم الاتحاد العام التونسي للشغل الى صفها. حينها فقط، يمكن الحديث عن آفاق استرجاع الديمقراطية التونسية لأنفاسها، أو قاده يسرع في استعادتها.

الى ذلك الحين، ينجح الرئيس مرة أخرى و"ببراعة" في نفس أركان المسار الديمقراطي. ربما بتفاقم الأزمة الاقتصادية وبوادر الأزمة الاجتماعية القادمة، ومحاولة المعارضة تنظيم صفوفها، تكون أبواب تونس مفتوحة على كل الاحتمالات. نأمل أن تكون عودة الديمقراطية هي الاحتمال الأوفر حظاً.

ممارسة الرئيس لصلاحيات مطلقة لأنه تمكن - في الوقت الحالي على الأقل - من نفس المشاركة السياسية، ابعاد خصومه عن القرار، تأمين ولاء المؤسسة الأمنية، وخاصة ضمان تواجد موالين مطلقين لشخصه في الانتخابات القادمة. سيكمل الرئيس هذا المشهد التراجيدي والديمقراطي حين يرسم قانوناً انتخابياً ونظام اقتراع يصبان في اتجاه تجذير الموالين له في مفاصل مؤسسات الدولة ومجلسها التشريعي.

استفاد الرئيس كثيراً من تلاشي الأجسام السياسية المعارضة، والتفوق السياسي للمنظمة الشغيلة، وموالة جزء من المحامين ومن اليسار الماركسي والأحزاب القومية والبعثية وجزء من النخب السياسية المستقلة، ومن تأليب الرأي العام ضد النخب وضد مؤسسات الدولة، ليفتح أمام نفسه طريقاً سياسية سيّارة تؤدي كل مخارجها ومداخلها الى نفس الديمقراطية. الى جانب المواقف الرافضة التي عبّر عنها خصوم الرئيس التقليديين {النهضة-حزب العمال-التيار الديمقراطي-مواطنون ضد الانقلاب - شخصيات مستقلة}، فإن أهم موقف هو ما عبر عنه أحد أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي من أن قرارات قيس سعيد، بصدد تعريض العلاقات التونسية الامريكية للخطر. ربما يؤذن هذا الموقف بتحويلات ممكنة في المستقبل تزيد من الضغط الأمريكي الممارس على الرئيس. من المهم القول إن هذه الضغوط- ان زادت- لن تُؤتي أكلها السياسي الا متى استطاعت المعارضة الديمقراطية التونسية توحيد جهودها وصياغة بديل سياسي مكتمل وواضح،